

ح اما هو من باب الفتح وهو لا يحصل الا بعد الفتح لما تعلم ان اجمال الوجود التعارض في كل واحد العمل
في الفتح والتعديل ولا يحصل الوصف حتى يتحقق ولو حصل الظن وبنا الفتح في غير كبرية
لان القدمة للتحفة في الدليل الرابع اذ انما في هذا العلم على بناء العقل لا وجماعة الفتح بل
موجب وجميع الموضع الى هذا الفتح مع ان ظهور الاتفاق على استراط الفتح بوجوب الوجود بل
بنا الفتح فلا تشمل الابل والبيع اللجينة الاستسكان الاعتبار والمعلم القبول بالتعبير
فلا تملك الاجراء عليه فويلها اللاحق الفتح واما التي الفتح والبناء فيصير فان الصورة
الفتح لا مطلقا سلبا التعارض لكن العلم الاجمالي حاصل بوجود التعارض فاما بين العلم والفتح
والتعديل لا اختلاف احدهما اذ هم في تخصيص تلك الموضوعات فيجب الفتح ولو قيل كقولها
من باب الشهادة كعلمه صاحب لم يرد لم الفتح ايضا لا احتمال التعارض علمه اذ اقرى من هذا
الذي وهذا الخارج لا العمل قبله يجرى في العلم له الموجبة بعد في مفهوم الابدانية
ليجوز الحال هذا حال الرواة واما في خروج الشهود وتعد بهم في المرافعة فلا يجيب الفتح لعدم
العلم الاجمالي الذي كور في ذلك الاشارة الى الذي يحتاج الى تعديله ووجوبها اجاب في المارد
الخاصة حاشية احتشاق في اقرى المرسل على اول تلك التفتيش بين من يعلم انه
لا يرسل التي نقتة بالتحفة وبين غيره فلا يلحق التفصيل بان الرواية اما يعلم بان لا يرسل
الاعني نقتة كاي في غير اول لا يعلم ذلك وعلى الاول اما فعلم بارساله عن الفتح عند التعارض
فذلك او لشك فيه والحق اعتباره في جميع الصور على مذهب الرصيفيين ان حصل الوصف
واما على القول بالصدق فلا يجيب الامر السهم الاول وهو العلم يكون المرسل نقتة عند الكثرة
الغالب في بناء تحت الاصل ومفهوم اية البناء لا يخرجها لانه وان دل على حجية قول العادل
المرسل الذي نطق بان لا يرسل الاعني نقتة عند الكل ولكن لا شك في مقتضى العلماء في
اعتبارها اذ هم في الفتح والتعديل فاعلم ما حصة نقتة عند الكل لا يكون ذلك ويكون العادل الاعني
المعارض له في نقتة كذا لا يرسل موجودا في الفتح ويحصل العلم بكونه نقتة عند الكل
او اسئل عن هذا المرسل من انك هل ترسل عن غير النقتة عند الكلام لان امكن فلا لا لا
والمجمل لا دليل على حجية هذا القسم من المرسل عند التعبد بين هذا في القسم الثاني واما
الماثل فقد حجتية علمه هب التعليل بطريقين الاولى واما القسم الرابع فكل اذ لم يحصل

علم
الامر
حجية
العلم الفصح

من هذا المرسل تعديل اصلا فتكون المرسل مجهول الحال فيصير الفتح عنه لظن في اية النبلا
صفتة في نفس الامر الفتح التعليل في الدالة العقلية ومنها صواب الاولية
في ان العقل مدرك للفصح والفتح عين المرح والنم بطريق الاعجاب المرح في مقدار القلب
الكل ام لا وهذا الفتح بعد الفتح الاول ويصير على احد القولين في هذا التالفة انه بعد
ادراك العقل كلام من المرسلتين السابقتين هل يكون نارا كالمضموع فيقول المدفع متناها
ومعاقبا في الاصل لم لا يعنى ان العقل حجة وان كالحاكم به العقل حكم به الشرع لم لا لا راجع
في ان احكام الشرع هل تابعة لمصالح كامة في نفس الاشياء ام لا وارجاه اخرى كالحاكم
به الشرع حكم به العقل ام لا الخامسة في ان حسن الشهاد او فيها ذاتان ام بالوجود
والاعتبار السادسة في جوارز حلولها لواعظ من الراي في عدم جوازها السابعة
في بيان من المصولة الشرعية كاصل المباحة والبلوية واصل الاصل الاثنية
في الاستحقاق ومثل الفوض في تلك الضوابط لا بد من تعبد مد منه مشتمل على اورد اربعة
الاول اعلم ان لكل من الفصح والفتح الاطلاقات منها ان الفصح يطلق ويؤا به ماوية المصلحة
اي ما جود في الفرض والفتح ما يقابله وهذا للاطلاق سنا كقولك قتل زيد حسن لاعدائه
ويجوز عند ابا ناه ومن ذلك قول الطبيب شرب هذا الدواء حسن اي صواب في المصلحة
والفرض ومنها ان الفصح يؤا به ما يلائم الطبع والفتح ما يمازفه كقولك المرد الجميلة
اي ملائمة الطبع والمردة السوداء فيجوز وكقولك الصوف الحسن حسن وصوت الحوان فيج
وهذا ان الاطلاقات للفصح اضافيان فينفا وتوجب للاشتمام والاطباء الموافقة للفرض
والمخالفة وملائمة الطبع ومناقاة فيتم في جميع الحسن بالمعنى الاول والفتح بالمعنى الثاني
كالحان شرب الدواء حسن اي موافق للفرض والمصلحة فيجوز اي صواب في الطبع واكل الفاكهة
فيجوز اي مخالفة للمصلحة وحسن اي ملائم للطبع ومنها ان يرد من الحسن ما هو صفة حال
والفتح ما هو صفة نفس كقولك العلم حسن والحول فيجوز وعنده الشجاعة والميق والسخا
والجمل ومعها انه يطلق الحسن ويجوز به ما جمل على قوله في العاجل اما ما في حجة القبول
انك الله اذ وضع استحقاق فاعله الثواب في الاجل فيجوز ليعلم فيم والفتح ليا بله
كقولك الصلوة حسنة اي مدح وقيمة ويسحق فاعله الثواب والرفاق فيجوز اي مدح ومن

العقل
الامر
في الآلة

الامر
الامر
الامر

الامر
الامر

سب
سب

سب

سب